معايير بازل -٢-
والمخاطر الائتمانية في ظل التصنيف السيادي للبنان

علي بـدران
خبير مصرفي
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

تقف المصارف اللبنانية امام تحديات كبيرة اكثر من أي وقت مضى بسبب فرض متزايد لمعايير عمل دولية صارمة معبر عنها في معايير بازل -٢ الجديدة لكفاية رأس المال التي سوف تفرض على المصارف تنويع نشاطاتها والسعي لتحقيق تدفق صحي ومتواصل للإيرادات. هذه المعايير القادمة الى عالم المال والمصارف والتي سيتم الالتزام بها مع نهاية العام ٢٠٠٧ تأتي بثقافة جديدة تمثل ادارة المخاطر (Risk Management) حيزاً اساسياً منها. حيث استحدثت مناهج جديدة وعصرية لقياس وادارة المخاطر المالية على تنوعها. ومن المؤكد ان تحسين نوعية الائتمان سوف يشكل عاملاً مهماً لتخفيض تثقيلات المخاطر. وفي إطار معايير بازل ٢- ستكون مختلفة بشكل أساسي وستلعب دوراً أساسياً في تحديد مستوى رأس المال للمصارف. واذا كان البعض يرى ضرورة لتثقيل حسنات هذه المعايير الجديدة والتطلع اليها كحافز لتطوير وتنويع الخدمات. فان البعض الآخر يرى ان هذا الامر يتطلب امتلاك قدرات تقنية تمكن من قياس انواع المخاطر كلها بالطرق التي نص عليها الاتفاق الجديد للجنة بازل- ٢.

كما أن للتصنيف السيادي في لبنان سيكون له أثر سلبي. بحيث ان الاتفاق الجديد يربط بشكل اساسي التصنيف السيادي والتثقيل على الاموال الخاصة في التوظيفات والتسليفات. إضافة لترسيخ عمليات التملك والدمج لتوفير المتطلبات الرأسمالية المناسبة لاي خطوة تطويرية بما يتناسب والبيئة المالية. مع المحافظة على مضمونها وبالتالي ادخالها بشكل مدروس. وبما يكفل تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالقطاع المصرفي وبشكل خاص ادارة مخاطر التسليف. وفيما يلي دراسة موجزة لركائز اتفاق لجنة بازل-٢ والمخاطر الائتمانية في ظل التصنيف السيادي الحالي في الدول.

ان بازل -٢ هو تطوير نوعي وكمي لما عرف ببازل-١ الذي يطبق حالياً والذي ينصب اهتمامه بشكل أساسي بمستوى رأس المال. ان اتفاق بازل-١ The Basle Accord صدر عندما وافقت البنوك المركزية لاثنتي عشرة دولة صناعية متقدمة هي (الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا والمانيا وايطاليا وكندا والسويد وهولندا وبلجيكا وسويسرا ولكسمبورغ) في شهر تموز ١٩٨٨ على معايير نسبة كفاية او (ملاءة) رأس المال التي تم تطويرها والتوصية بها من قبل لجنة مراقبي بازل (Basle Supervisors Committee) إضافة للتعديلات والإضافات عليها لا سيما في كانون الاول ١٩٩٥، وبناء على هذا الاتفاق فان على البنوك العالمية الخاضعة لرقابة البنوك المركزية المذكورة ان تعمل على رفع نسبة رأسمالها كحد ادنى أي ٨٪ من مجموع موجوداتها الخطرة مع نهاية عام ١٩٩٢، وكانت السمات البارزة للاتفاق ترتكز على ربط متطلبات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن فعالياته المختلفة بصرف النظر ان كانت تلك الفعاليات قد دونت ضمن ميزانيته العمومية او خارجها وتم تقسيم رأس المال الى فئتين - رأس المال الاساسي ورأس المال المساند او الاضافي وتم اعطاء اطار عام لتصنيف فعاليات البنك الى فئات متعددة من المخاطر بأثقال مختلفة لاحتساب المخاطر للوصول الى نسبة رأس المال الى الاصول الخطرة وكذلك نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة.

اما بازل-٢ فسيعنى بعناصر ثلاثة، كفاية رأس المال هي واحدة اساسية منها، لكن اضيف اليها عنصران جديدان على مستوى من الاهمية هما الاشراف المصرفي او المراجعة الاشرافية (Supervisory Review Process) وانضباط السوق (Effective Use of the Market Discipline) باعتبارها عمليات

مكملة ومؤثرة على متطلبات الحد الأدنى وكفاية رأس المال.

واهم ما ورد ايضاً هو التأكيد على قيام المصارف بنفسها بعملية تقدير المخاطر التي تتعرض لها وذلك لحساب مخصصات رأس المال الرقابي (Regulatory Capital). حيث ستقوم اللجنة قريباً بانهاء مقرراتها الجديدة والتي تهدف الى تشجيع وتطوير أنظمة مصرفية سليمة وقوية تؤدي بدورها إلى أنظمة مالية مستقرة، ولبنان بالطبع سيطبق هذه المقررات لان ذلك سوف يحافظ على ثقة المودعين بالمصارف العاملة فيه. فمن موجبات الملاءة المصرفية الحفاظ على حقوق المودعين، من خلال المحافظة على سلامة القطاع المصرفي بجعل رأس المال ضمانة لامتصاص اية خسائر غير متوقعة وغير مغطاة بضمانات اخرى، من هنا كانت فكرة فرض معايير كمية تربط بين الاموال الخاصة والموجودات المقرونة بمخاطر.

ركائز الاطار الجديد لبازل-٢

١. الركيزة الاولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

تتضمن طرق القياس الجديدة لكفاية رأس المال، ان تبقى متطلبات رأس المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي وتطوير قدرات المصارف على تقييم المخاطر والقواعد المحددة لمستوى رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر، وتدعم لجنة بازل٢ أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السليم والتي تنتج قياساً دقيقاً للمطلوبات والارباح او الخسائر ذات الصلة في عملية تحديد احتياطات رأس المال.

أما قياس تعرض المصارف للمخاطر التي يمكن أن تواجهها في عملها يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات مخاطر التسليف، مخاطر السوق، والمخاطر الاخرى (كالمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، ومخاطر الفائدة).

وبالنسبة لمخاطر التسيلف او الدين والتي سيتم تفصيلها لاحقاً وضعت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس هذا النوع من المخاطر لفرض متطلبات رأس المال الدنيا.

أ- المقاربة النمطية او الاسلوب القياسي (Standardized Approach).

ب- مقاربة التصنيف او التقويم الداخلي الاساسي(Internal Ratings-Based Approach IRB).

ج- استخدام المصارف لعملية التصنيف الداخلي المتقدم (Advanced IRB Approach).

تقترح لجنة بازل-٢ اجراء مراجعة المنهج القائم لمخاطر الائتمان، والذي يمكن ان يخدم كمنهج نمطي لاحتساب متطلبات رأس المال لغالبية المصارف، وفي هذا الإطار فأن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يمكن ان توفر الفرصة للتميز بين بعض المخاطر التسليفية، وتقترح اللجنة السماح باستخدام مثل هذه التقييمات في عملية تحديد فئة تثقيل المخاطر لمختلف الموجودات الدفترية المصرفية مثال الالتزامات على الحكومات او المصارف او الشركات واشكال محددة في عمليات توريق الموجودات.

وتعلق لجنة بازل اهمية متنامية على المخاطر التشغيلية التي شكلت المصدر الاساسي لاندلاع بعض المشكلات المصرفية، كذلك مخاطر سعر الفائدة ذات الارتباط بالتزامات المصرف التي يدخل فيها بغرض الاستثمار طويل الاجل، وذلك بالاعتماد على وضعية مخاطر المصرف وظروف السوق.

والمصارف اللبنانية تتجه الى اعتماد الاسلوب القياس مع التركيز على نسبة ملاءة ١٢ في المئة علماً ان قدرة المصارف على تلبية نسبة ملاءة تزيد عن المطلوب ولكنها ستكون مكلفة في حال اوكلت المهمة الى وكالات التصنيف الدولية.

٢- الركيزة الثانية: عملية المتابعة والمراجعة الاشرافية لكفاية رأس المال.

تقوم هذه الركيزة على تأكد السلطات الرقابية من ان رأس مال المصرف وكفايته تنسجم مع بنية واستراتيجية المخاطر الإجمالية للمصرف المعني ومدى الوفاء بمتطلبات رأس المال الرقابي، وقدرة هذه السلطات على التدخل في مرحلة بكفاءة وفعالية في مرحلة مبكرة للحؤول دون انخفاض رأس المال الى ما دون المعدلات الوقائية.

وقد دخلت الاتفاقية الجديدة لبازل-٢ تعديلا طعلى اسلوب اختيارات الضغوط التي تستخدم نتائجها للتأكد من كفاية ما تمتلكه من رؤوس اموال، وكيفية التعامل مع المخاطر الناتجة عن استخدام الضمانات والمشتقات الائتمانية وعملية التوريق او التشديد(Securitization) حيث تم استحداث اسلوب رقابي جديد يساعد المصارف على التنبؤ بالمخاطر التي تنتج عن هذا النوع من العمليات.

٣- الركيزة الثالثة: الاستخدام الفعال لانضباط السوق (الافصاح).

المقصود هنا في الاتفاقية تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، ودعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح عن رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساته المحاسبية لتقييم أصولها والتزامها وتكوين المخصصات، والتي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس اموال المصارف مما يساعد على ادارة المخاطر ودعم الاستقرار، ويجب مراعاة ضرورة ان يتماشى اطار الإفصاح المقترح ضمن بازل-٢ مع المعايير المحاسبية المحلية لكل دولة.

تطبيق اسلوب التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية فيما خص ائتمان الشركات

يعتمد هذا الاسلوب على قدرة العميل على السداد واستمرار أعماله والتدفقات النقدية، وان أي عملية تصنيف للقروض لتمديد انتظامها وجودتها او عدمه هو اتباع نظام من شانه إعطاء درجة تصنيف للمدين تعكس قياس المخاطر الناتجة عن التخلف عن الايفاء، ويجب مراعاة الاعتبارات التالية لدى تحديد درجة الملاءة او الجدارة الائتمانية:

- استخدام الاسلوب الاحصائي لتقييم المؤسسات الصغيرة الحجم، ويعتمد على القياس الكمي لدرجة المخاطر معتمداً في ذلك على بعض المؤشرات المالية التي يتم احتسابها من البيانات المالية للعميل ومنها الرافعة المالية وخدمة الدين.

- الادارة والملكية والسمعة والبيانات المالية والهدف من التسهيلات كما يتم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بالبلد (Country Risk) في حال إعطاء القروض الخارجية عند إعطاء درجات التصنيف.

- درجة التصنيف للكفيل والضمانات المقدمة من صاحب القرض أكانت عينية ام عقارية.

- التحليل المالي للعملاء او الشركات المتجانسة المعد من المحلل الداخلي حيث يساعد ذلك في إعطاء نظرة عامة للظروف المحيطة بقطاع معين.

- تكون صلاحية التصنيف لمدة عام واحد فقط وذلك بالاستناد على نتائج السنة المالية ويتم الاستفادة من المعلومات المجمعة عن المدين كأساس في تجديد درجة التصنيف ورأس المال الاقتصادي، وعلى المصرف الذي يستخدم تقديراته الداخلية لعناصر المدخل المتقدم المستند للتطبيق الداخلي المتضمن كلا من الخسارة الناشئة عن عدم السداد او التعرض في حالة عدم السداد ومعالجة الكفالات والمشتقات الائتمانية.

اما بالنسبة لائتمان التجزئة والتي تشمل القروض الاستهلاكية والغير مضمونة بالرهن العقاري، او الائتمان الدائري مثل السحب على المكشوف والبطاقات الائتمانية (Revolving Retail) فقد أشارت لجنة بازل إلى انه لا يطبق بالنسبة لهذا النوع من الائتمان الا منهج التقييم الداخلي المتقدم وضرورة وضع معايير اخرى للتمييز بين هذه الحالات المختلفة بما في ذلك ما يمكن ان تفرضه من قيود إضافية لتحديد حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة، وحيث انه لا يوجد منهج أساسي بديل للتعميم الداخلي، والمداخلات الرئيسية بالنسبة للتقييم الداخلي لائتمان التجزئة هي احتمال عدم السداد (PD) والخسارة الناشئة عن عدم السداد (LGD) ، التوظيفات المعرضة للمخاطر في حالة عدم السداد (EAD).

ان منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية هو الاسلوب الاكثر تقدماً ويمّكن المصارف من تحليل اكثر حساسية للمخاطر ويحّسن من نظم ادارة المخاطر في المصرف بوجه عام.

وفي مخاطر الائتمان على المصارف التخفيف من أعبائها الائتمانية داخل الميزانية وتنشيطها من خارج الميزانية، أي التقليل من منح التسليفات من الموجودات والقيام بدور الوسيط على غرار صناديق الائتمان.

نتائج عدم القدرة على تلبية بازل-٢

ان بازل-٢ يفرض انظمة رقابية متشددة وافصاحات اكثر مما يؤمن الشفافية للاسواق وبشكل خاص للدول المستقطبة للرساميل مثل لبنان. وستكون النتائج سلبية على الدول الناشئة. اذ سيصعب تمويل اقتصادها من الخارج في مقابل فرض اصلاحات مالية لتحسين التصنيف السيادي. وهو الدور المهم للسلطات المالية على نحو يبقي لبنان بوضع يستقطب ودائع تستثمر في شركات ومصارف تفصح بشفافية وتتعامل مع انظمة بازل المتشددة. من هنا كان انسحاب بعض المصارف الاجنبية من الاسواق الناشئة ومنها لبنان بسبب المخاطر السيادية لتلك البلدان والتصنيف المطلوب من بازل-٢ وقد بدات تلك المصارف الاجنبية بتطبيقه مما اضطرها الى تكوين احتياطات من خارج الميزانية وبالتالي اصبح التوظيف بالنسبة اليها غير مربح.

وبالنسبة للمصارف اللبنانية فهي مضطرة لزيادة رأسمالها، وهناك عدد من المصارف استطاعت تلبية الزيادة واخرى بدأت عبر الدمج أو التملك أو التسهيم بموجب القوانين الجديدة لاسيما المتعلقة بالاسهم التفضيلية (Preferred Shares) والتي تم تطبيقها في عدد من المصارف، وهناك ايضا

التـدفقات النقدية وتوزيع المخاطر باستعمال الحسابات خارج الميزانية مثل صناديق الاستثمار او عن طريق ادخال مساهمين جدد لزيادة الرساميل التي نجح بها عدد من المصارف.

وتظهر هنا اهمية الدولة ومبادرتها الى اصلاح وضع الميزانية العامة على نحو جدي لناحية خفض حجم الدين وخدمته عبر سياسة اقتصادية ومالية واضحة تعتمد على الافصاح السليم والكامل، فالافصاح من الامور الملزمة وعلى الشركات والمصارف التزامه كما كفاية راس المال وإلا فان المشكلة كبيرة، لبنان لديه اقتصاد منفتح على الخارج. وان لم تطبق معايير بازل-٢ فإن النمو الاقتصادي وللشركات والقطاع المصرفي سوف يتأثر سلبا ويخلق خللا وابتعاد المستثر الخارجي عن المساهمة في الدخل الوطني.

المطلوب من الدولة السير في اتجاه بازل-٢ واصلاحات جذرية للمالية العامة لتحسين التصنيف السيادي. وهنا تاكيد جدية الدولة في الهندسة المالية جدولة الدين العام عبر اضفاء خطط علمية وموضوعية تقضي بايجاد ادارة شاملة للدين وليس تجزئة الحلول العلاجية واعتمادها على مراحل زمنية تتلاءم وقرب مواعيد تلك الاستحقاقات خصوصا انه يترتب على لبنان خلال سنة ٢٠٠٥ ما يزيد عن ٧ مليارات دولار موزعة بين اصدارات اوروبوند وشهادات ايداع وسندات خزينة بالليرة اللبنانية. من هنا كانت عملية "سواب" SWAP والتي تم طرحها مؤخرا مع بداية شهر حزيران الحالي بطريقة اعلامية اخذت منحى سياسي.

قد يكون احد اسباب تداول هذا الموضوع بكثرة لضخامة المبالغ المطلوب ابدال اجلها او له موضوع سياسي معين. لكن المهم ان عملية السواب هي احدى ادوات العمل المالي في السوق وهي عملية مالية تجري في الاسواق، وهي ليست عملية جدولة ديون. انه موضوع فني وتقني صرف، ويجري العمل به في الاسواق العالمية. وان اي طرح لفكرة استبدال سندات حكومية باخرى وفق تقنية السواب امر يندرج ضمن صلاحية اختصاص السلطات المالية والنقدية أي بين وزارة المالية والبنك المركزي ضمن الحرص الشديد على اموال اصحاب السندات المطلوب تاجيل استحقاقها اي مودعي المصارف وحاملي السندات. والمصارف تتولى ادارة اموال مودعيها وفق اصول عمل المصرفي السليم والادارة الرشيدة.

ان تكلفة اصول اي عملية سواب للفوائد في الاسواق العملية لا بد من أن تنطلق من معدلات الفوائد المتوقعة مستقبلا تضاف اليها كلفة المخاطر السيادية (Sovereign Risk) التي لا تزال عالية في لبنان، وان طرح السواب ضمن شروط واليات عمل الاسواق المالية وباحجام معقولة ومقبولة تهدف الى توزيع افضل للاستحقاقات عبر السنوات، وهي ضرورية في لبنان للمحافظة على الاستقرار النقدي.

اما التصنيف الائتماني للدولة ،وهو من ضمن التكلفة الاضافية التي تضاف الى تكلفة الفائدة حيث المخاطر السيادية، والذي بات متدنيا بالمستوى الدولي، لكنه لا يزال مقبولا بالنسبة للمصارف الوطنية والمؤسسات والدول التي تقرض لبنان مما يعني قبول المُقرض بهذه الدرجة من المخاطر في مقابل سعر الفائدة العالية نسبياً. ✎

ان معايير بازل-٢ سوف تتطلب من المصارف بشكل عام تغيير أساسي في استراتيجيتها وخاصة في مجال التسليف. والتركيز اصبح اكثر على مخاطر التسليف والتسعير بشكل مستمر للحفاظ على ربحية "صحية". هناك واقع جديد ضرورة تطوير ثقافة فعالة لادارة المخاطر وتقوية العلاقة بين ادارة المخاطر والاستراتيجيات. والأخذ بعين الاعتبار تقليلات المخاطر في عمليات الإقراض. والحفاظ على قاعدة دخل ثابت ومتواصل والتحكم بحركية رأس المال وتنويع نشاط المصارف لتجاوز الاعمال المصرفية التقليدية والمصارف لن تكون مدعوة فقط لتحسين قدراتها في مجال هيكلية القروض وتقنيات التحكم بالائتمان بل ايضا بممارسة النشاطات المصرفية المناسبة لاحتياجات رأس مالها الاقتصادي. وستجد نفسها مدعوة الى اعتماد مزيج من سياسات ادارة المخاطر ونقل المخاطر عبر اليات التوريق او التسنيد وتنويع النشاطات المصرفية وتوسيع اسواق زبائنها. والتطبيق السليم بتقنيات التحكم بالائتمان وتقييم الضمانات.

إن التحكم بمخاطر الائتمان له آثار ايجابية في تنمية المجتمع بالذات ولا ينحصر في تنمية الاقتصاد الوطني فقط. ذلك ان التسليف والنقد عنصران متلازمان. فالتسليف هو القناة الرئيسية لخلق النقود وضخ الاقتصاد بالسيولة التي يحتاج اليها (Loans Makes Deposits) وكلما تحسنت تقنيات التحكم بمخاطر التسليف كلما ازداد النمو الاقتصادي وتطور المجتمع.

ان الهدف من بازل-٢ هو تحسين المخاطر وليس فقط زيادة رأس المال التي دونها محاذير على المردود منها. ولا تزال مخاطر التسليف هي الأكبر - ان فلسفة الائتمان المصرفية لا تعني تملك العقارات بدل الرهونات العقارية لقاء التسليفات. فالإقراض لا يهدف الى تملك عقارات. التي هي ضمان احتياطي إضافي فقط. بل الأساس المقدرة على التسديد عند الاستحقاق.